تقريـــر

التعليم في سنة
تقرير مبسط

منـصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

تقريـــر

التعليم في سنة
تقرير مبسط

تقريـــر

التعليم في سنة
تقرير مبسط

منـصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

العنف المدرسي

ينتشر العنف بشدة في المدارس، متخذا كافة الأشكال، البدني منها والمعنوي، أو حتى التحرش الجنسي. ورغم محاولات التدخل من مؤسسات دولية ومحلية عديدة لوقف هذا العنف، إلا أن الظاهرة مازالت مستمرة. ويمارس العنف في المدارس و"السناتر"، وحتى الدروس الخاصة التي تقدم في المنازل، لا تخلو هي الأخرى منه.

ويعرف قانون الطفل العنف على أنه "... كافة أشكال الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، أو إساءة المعاملة، أو الاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية..."[1]

ويتمثل العنف المدرسي في مجموعة السلوكيات الصادرة عن الفرد بهدف إلحاق الأذى بالآخرين أو بنفسه، وتتسبب في أضرار مادية أو معنوية. وتتضمن هذه الممارسات؛ الضرب والشجار والتقليل من شأن الآخرين. [2]

عملت نظريات اجتماعية كثيرة على تفسير العنف المدرسي، ومن أهمها نظرية التعلم الاجتماعي. وتشير إلى الطريقة التي يتعلم بها الفرد سلوكًا ما في المواقف الاجتماعية. وحسب النظرية، يكتسب الفرد السلوك عن طريق التعلم والملاحظة. حيث يقلد الطفل الآباء والأمهات في سلوك معين أو تصرفات معينة، مثل أي سلوك اجتماعي. كما يحاكي الطلاب بعضهم بعض أو المدرسين، وهكذا.[3]

ما هي أنماط العنف المنتشرة؟

تنتشر أنماط العنف جميعًا داخل المدارس؛ من البدني، و المعنوي، والرمزي، إلى التحرش الجنسي. ومن خلال تجميع أخبار حوادث العنف المدرسي، يتضح أن العنف البدني أكثر انتشارًا داخل المدارس. ولا يعني ذلك قلة الأشكال الأخرى من العنف، ولكنه النمط الأوضح الذي يمكن للصحف رصده بسهولة، عكس العنف المعنوي والجنسي الذي لا يفصح عنه الطالب. ويظهر في الإحصائيات التالية رصدًا لبيانات العنف المدرسي ما بين عامي 2015/2014 و عامي 2020/2019.

[1] قانون الطفل المصري رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون 126 لسنة 200، الباب الثامن، مادة 96، فقرة 2.
[2] منصة العدالة الاجتماعية، العنف من وجهة نظر الطلاب، ص 8، 2020/9/20، https://bit.ly/3HotHoo
[3] المصدر السابق، ص8

الأطراف المتضررة

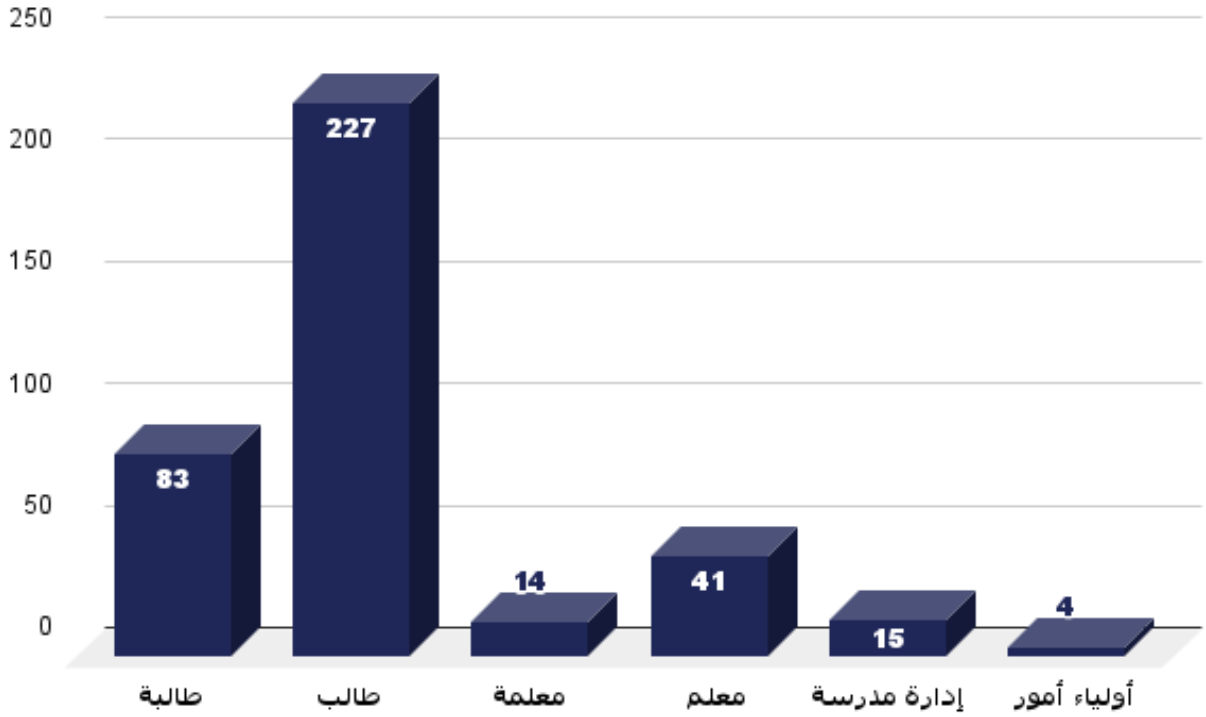

وبالنسبة لمن يقع عليهم العنف، عادة يكون الطرف الأضعف هو الطرف المتضرر من العنف المدرسي. ويتمثل هنا في الطالب والطالبة. وعادة، يمارس العنف من المعلم أو المعلمة أو الإدارة المدرسية. وهكذا، كان الطلاب في الترتيب الأول للمعنفين، حيث مورست عليهم 227 حالة/ واقعة عنف، وجاءت الطالبات في الترتيب الثاني مع 83 حالة/ واقعة عنف ضدهن. ثم يأتي بعد ذلك المعلم والمعلمة على التوالي، وعادة يكون المعتدي معلم آخر أو ولي أمر طالب/ة. وفي أحيان أخرى، يكون الطالب الطرف المعتدي على المعلم، خاصة بالنسبة لطلاب المرحلة الثانوية. ووقعت على المعلمين 41 حالة/واقعة عنف، والمعلمات 14 حالة/ واقعة عنف. وتأتي إدارة المدرسة في المرتبة قبل الأخيرة مع 15 حالة/ واقعة عنف. وفي الأغلب يكون أولياء الأمور الطرف المعتدي. واخيرًا، وقعت على أولياء الأمور أقل حالات العنف.

الطرف المعتدي

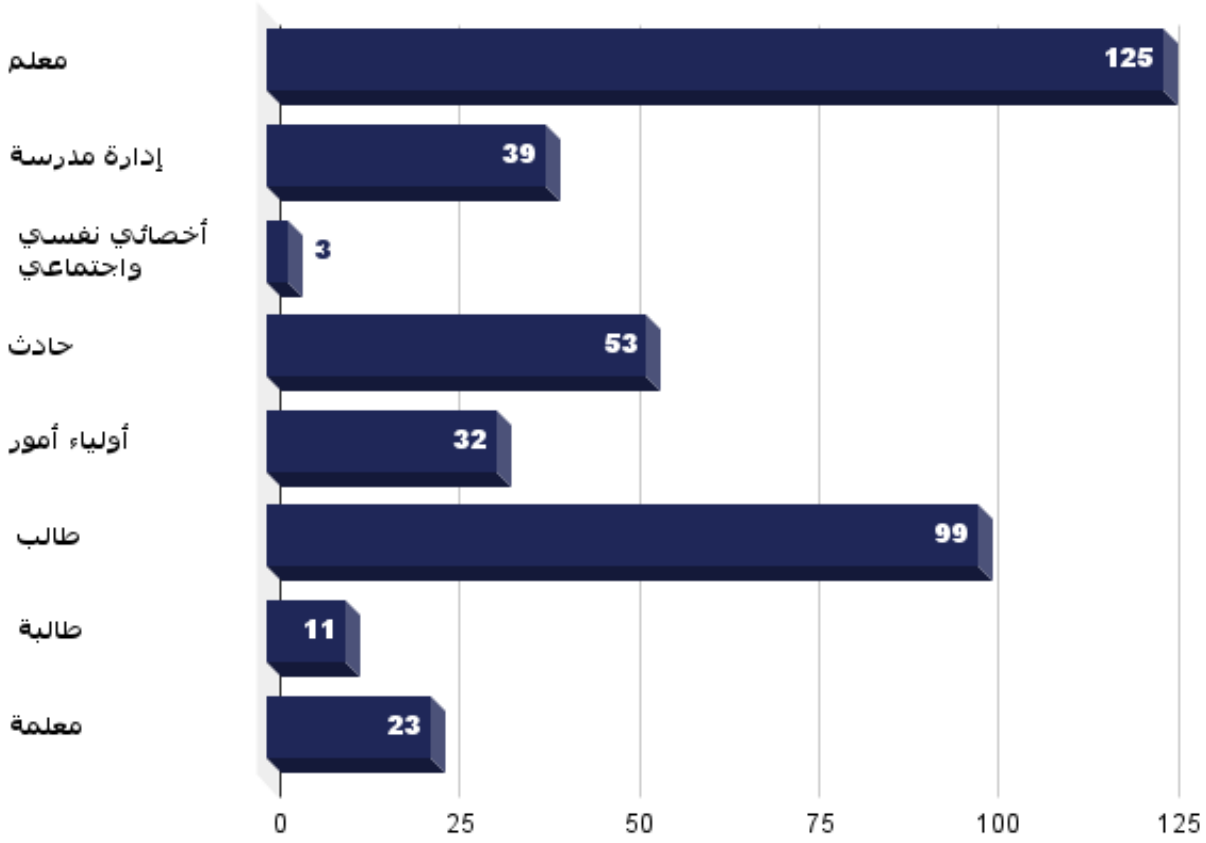

أما بالنسبة لمن يمارسون العنف، يبين لنا الرسم البياني أن المعلمين كانوا الأكثر ممارسة للعنف المدرسي فعلًا، حيث كان المعلم معتديًا في 125 حالة، كان الاعتداء غالبًا على طلاب. ثم يأتي الطلاب بعد المعلمين مع 99 حالة، كان العنف فيها موجها غالبًا ضد زملائهم الطلاب، ومع ذلك كان أحيانًا ضد معلم/ة أيضًا. ويلي ذلك العنف الواقع من خلال حوادث، مثل سقوط آلة حادة أو مروحة على طالب، أو حادث انتحار، وحدث ذلك في 53 حالة. ثم كانت إدارة المدرسة مسئولة عن 39 حالة عنف، وأولياء الأمور 32 حالة، والمعلمات 23 حالة، والطالبات 11 حالة. وأخيرًا، كان الأخصائي النفسي والاجتماعي مسئولًا عن 3 حالات.

كثافات الفصول

تعاني المدارس في مصر من كثافة عالية داخل الفصول. وتتكرر إثارة المشكلة كل عام دراسي في الصحف وعلى القنوات الفضائية. وحسب تصريحات وزارة التربية والتعليم، تحتاج مصر إلى 250 ألف فصل، بتكلفة تصل إلى 120 مليار جنيه. بينما يبلغ المبلغ المحدد في الموازنة المعدة للوزارة 12 مليار.[4] وحاولت الوزارة تعويض هذه الكثافة باستخدام المبنى المدرسي أكثر من مرة في اليوم الواحد. لكن لم تُحل المشكلة، وظهرت كثافة عالية في الفترات الدراسية المتعددة. ويرجع هذا إلى زيادة عدد الطلاب كل عام، دون زيادة في عدد الفصول. ومن خلال الرسم البياني التالي، تتضح الكثافات الطلابية في المحافظات المصرية:

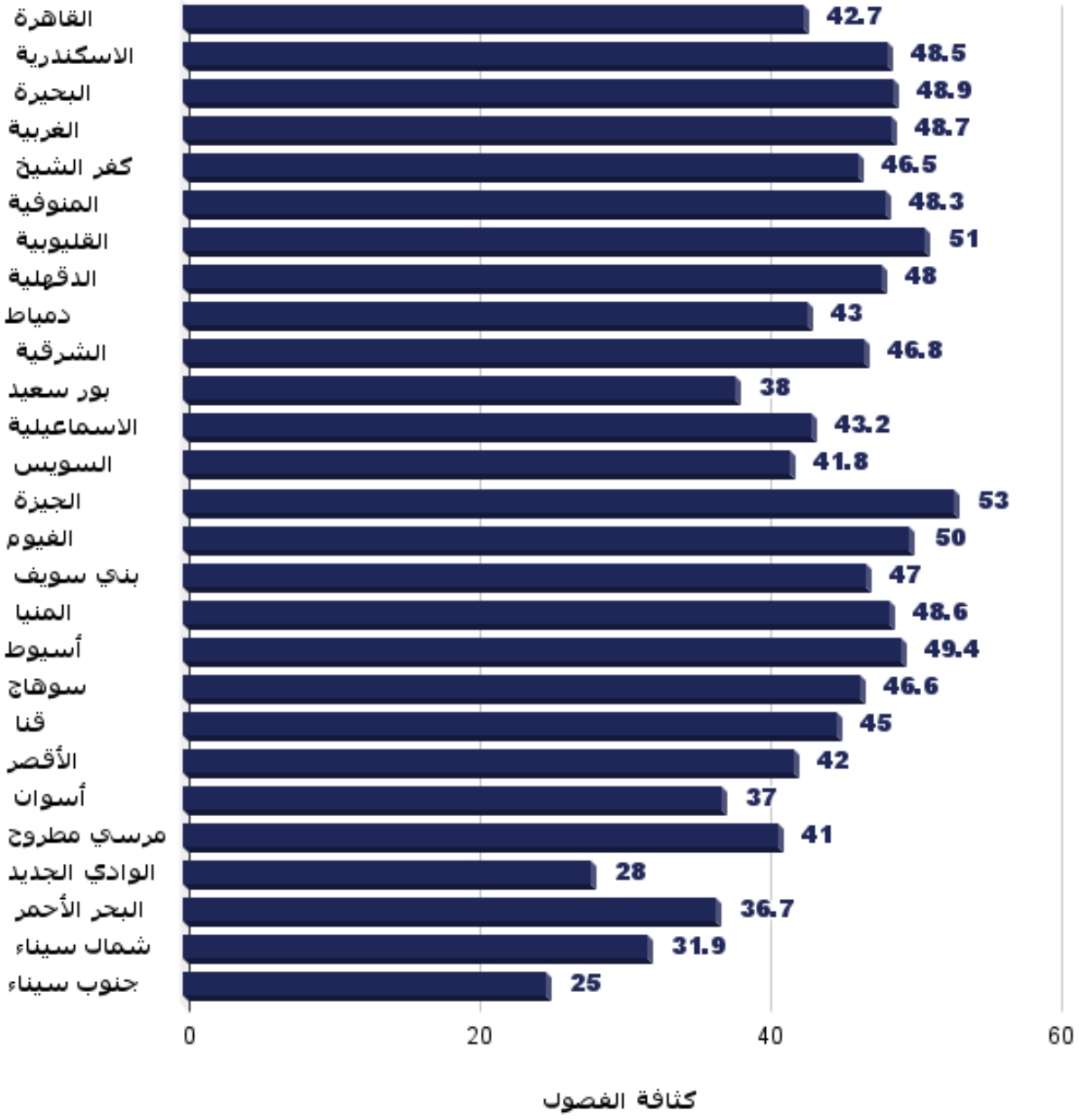

[4] محمد مجدي، وزير التربية والتعليم : عجز 250 ألف فصل ونسعى إلى إقامة الفصول الذكية بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع (فيديو)، المال،2021/10/10 https://bit.ly/3n5xdfj

تتربع الجيزة على قمة المحافظات ذات الفصول الأكثر كثافة في مصر، مع معدل 53 طالب/ة للفصل الواحد. وتليها القليوبية مع 51 طالبًا، والفيوم مع 50 طالب. وتمثلت المحافظات ذات الفصول الأقل كثافة في المحافظات الحدودية مثل شمال سيناء مع 31.9 طالبًا للفصل، والوادي الجديد مع 28 طالبًا، وجنوب سيناء مع 25.1 طالبًا.

وإلى جانب ارتفاع الكثافات الطلابية في الفصول، هناك عجز كبير في المعلمين داخل الوزارة. ويرجع ذلك إلى إغلاق باب التعينات منذ أعوام، مع خروج معلمين إلى المعاش كل عام، حتى وصل العجز إلى 259 ألف معلم/ة في وزارة التعليم.[5] كما يؤثر في ذلك أيضًا انخفاض رواتب المعلمين بالمقارنة مع القطاعات المختلفة. إذ يأتي قطاع التعليم في المرتبة قبل الأخيرة من حيث الأجور، فضلًا عن الفجوات بين مرتبات الذكور والإناث رغم تساوي عدد ساعات.[6]

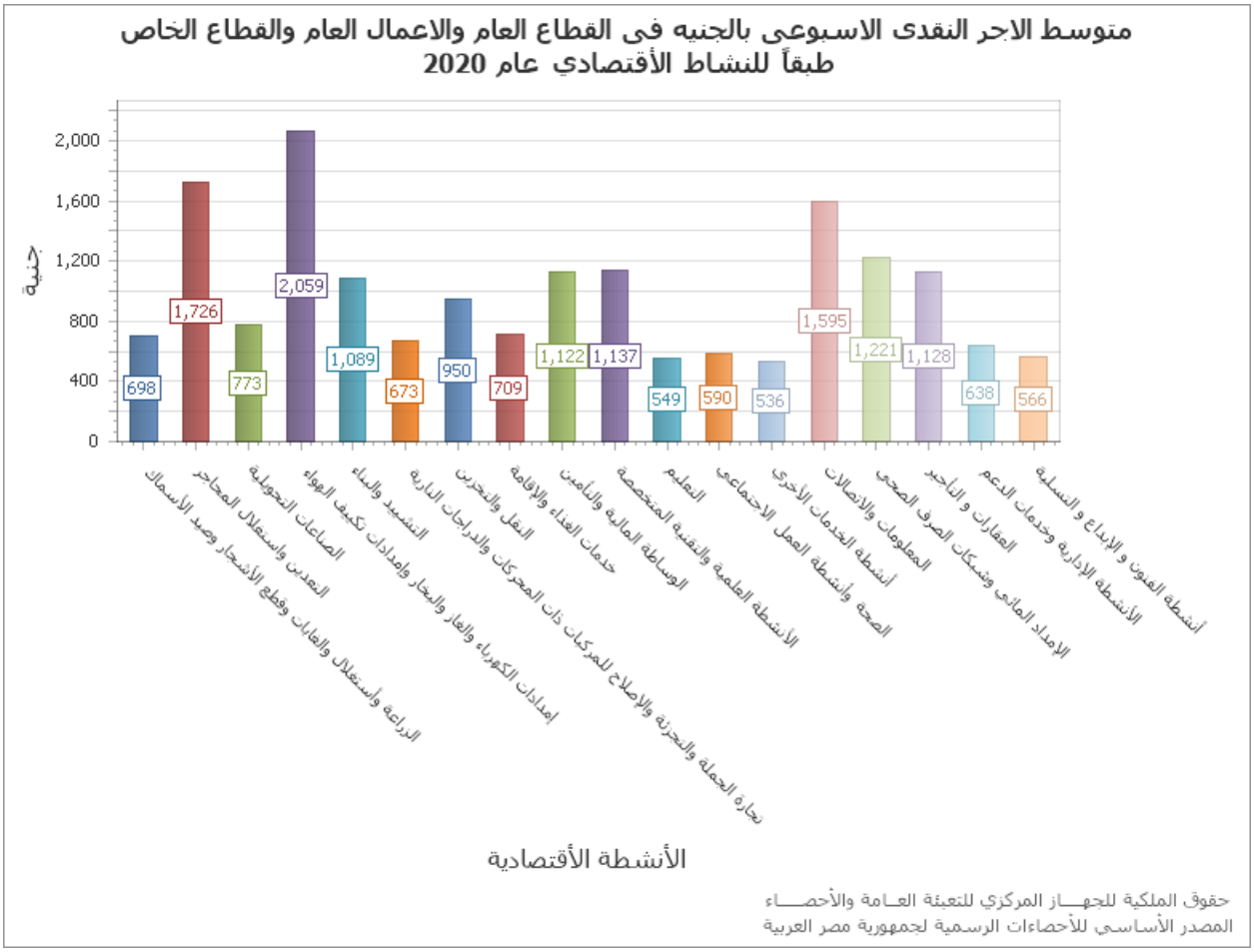

[5] آية دعبس، نقيب المعلمين: مهما كان مستوى التعليم عن بُعد فلا غنى إطلاقا عن المعلمين، اليوم السابع، 7 سبتمبر 2021 https://bit.ly/39lGKaI.

[6] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات التوظف والأجور وساعات العمل 2020، أغسطس 2021

- **صرف الأسرة على التعليم**

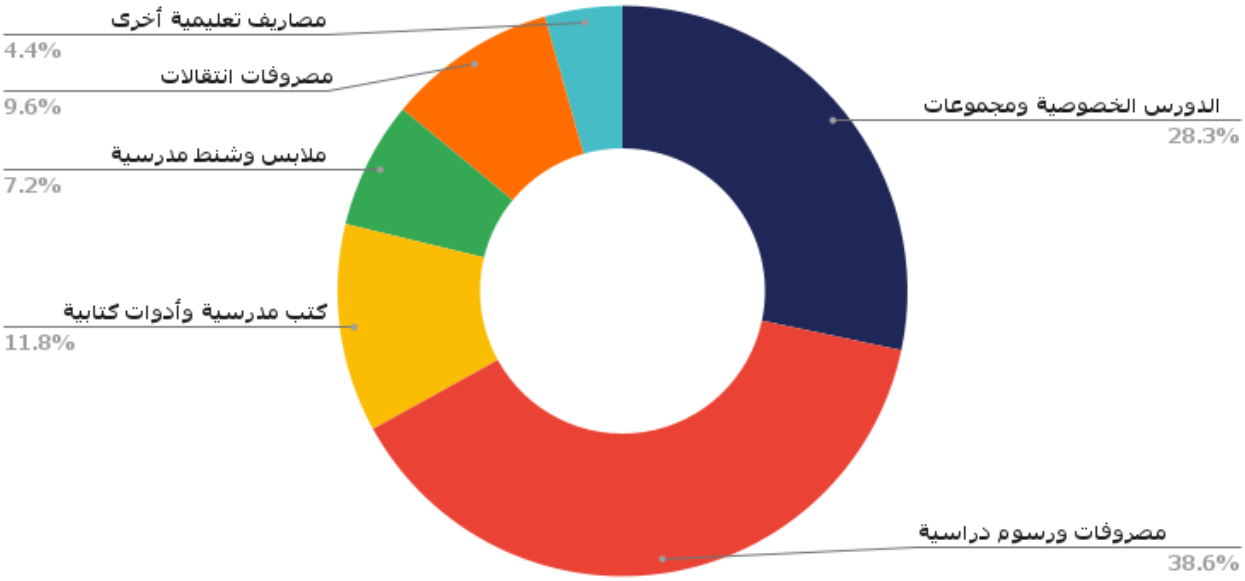

وفقًا لبحث الدخل والإنفاق لعام 2020/2019، يذهب أغلب الإنفاق الأسري على التعليم إلى الرسوم الدراسية بنسبة 38.6%، ثم الدروس الخصوصية بنسبة 28.3 %. كما تتحمل الأسرة المصرية تكاليفًا أخرى مثل الكتب المدرسية بنسبة 11.8%، ومصاريف الانتقال والمواصلات بنسبة 9.6%. ثم استهلكت الملابس والحقائب المدرسية نسبة 7.2%. وقد حسبت هذه النسب على المستوى الإجمالي.[7]

وفي 2020، بدأ انتشار فيروس كورونا المستجد. واتخذت الدولة إجراءات وقائية، فأغلقت المدارس. وانتقل التعليم إلى مرحلة "الأون لاين". وأدى ذلك إلى تراجع نفقات الأسرة على بعض البنود المتعلقة بالتعليم؛ مثل الدروس الخصوصية التي كانت تستنزف إنفاق الأسرة. كما انخفضت الرسوم الدراسية ومصاريف الانتقال بنسب تصل إلى 90%، وفقًا لتقرير أثر فيروس كورونا على الأسرة المصرية، الصادر في يونيو 2020 عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.[8]

التسرب من التعليم

يشكل التسرب من التعليم إحدى القضايا الكبرى في مصر. ويقصد بالمتسرب الطالب الذي يترك التعليم قبل إتمام المرحلة التعليمية. وتتعدد أسباب ترك الطلاب للمدرسة. عادة ما يترك الطالب المدرسة للعمل وكسب المال، أو الشعور بعدم جدوى التعليم، أو تسريب أسر لأبنائها من المدرسة لمساعدة نفسها على المعيشة. كما يتسبب فقر الأسرة في خروج طلاب من التعليم بسبب تكاليف الدراسة.

[7] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أهم نتائج بحث الدخل والإنفاق والدعم الغذائي ومؤشرات الفقر و خريطة الفقر 2018/2017، ص 16.
[8] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أثر فيروس كورونا على الأسرة المصرية حتى مايو 2020، يونيو 2020، ص 15

ويُظهر الرسم البياني التالي مشكلة عدم الرغبة في التعليم كأول مسبب لتسرب الطلاب بنسبة 37.2%، ويليها عدم رغبة الأسرة بنسبة 18.9%، ثم الظروف المادية في الترتيب الثالث بنسبة 17.9%. [9]

- **التوزيع النسبي للسكان المصريين (6-20سنة) غير الملتحقين او المتسربين من التعليم طبقاً لسبب عدم الإلتحاق أو التسرب فى تعداد 2017**

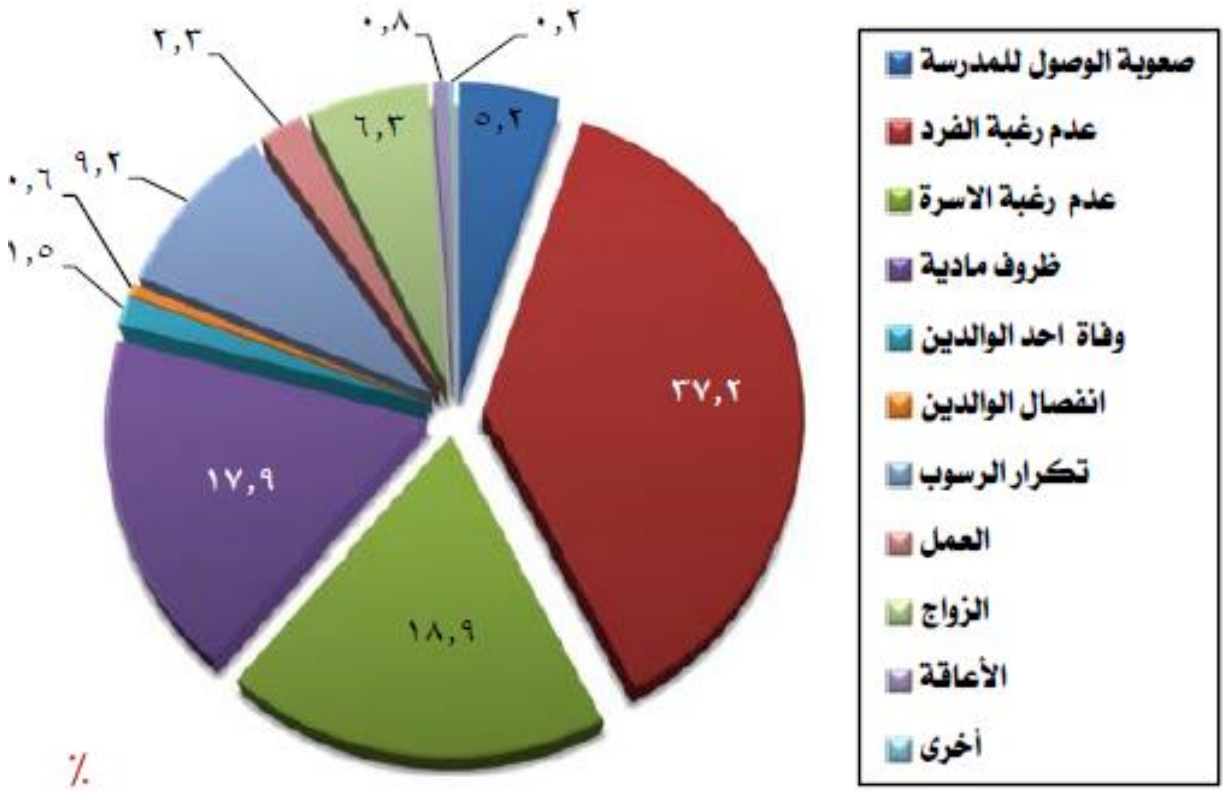

الصورة من جدول أهم خصائص
ومؤشرات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017

[9] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، تعداد مصر 2017.. أول تعداد إلكتروني في تاريخ التعدادات المصرية، 2017.

الأمية في مصر

وفقًا للوارد في قانون محو الأمية وتعليم الكبار رقم 8 لسنة 1991، "يقصد بمحو الأمية في حكم هذا القانون تعليم المواطنين الأميين للوصول بهم إلى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي" [10] أي أن المقصود بالأمية في مصر الافتقار إلى مهارات الكتابة والقراءة.[11] وتساهم عوامل في ارتفاع الأمية بمصر، منها تسرب الطلاب من التعليم، وتفضيل الفرد وأسرته العمل على التعليم، والفقر، والحالة الاقتصادية للأسرة التي لا تتحمل مصاريف سنوات الدراسة للطفل.[12]

- **نسبة الأمية بين السكان المصريين (10 سنوات فأكثر) بمحافظات الجمهورية طبقا للنوع في تعداد 2017**

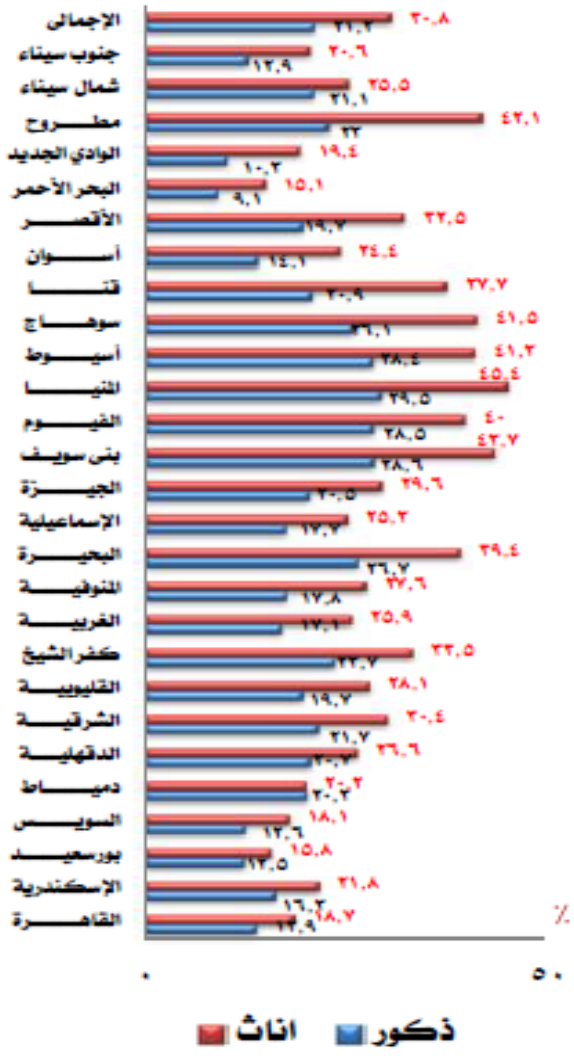

[10] منشورات قانونية، قانون محو الأمية وتعليم الكبار رقم 8 لسنة 1991، وثيقة رقم 8، https://manshurat.org/node/44997

[11] أمل أنيس، نحو رؤية مستقبلية للقضاء على الأمية في مصر، مجلة أحوال مصرية، العدد 81، يوليو 2021

[12] المصدر السابق، ص 19

من خلال هذا الشكل ،تظهر نسب الأمية في محافظات مصر حسب النوع الاجتماعي. ويتضح منه أن الإناث تفوق الذكور في الأمية. وتنتشر الأمية أكثر في محافظات الصعيد، بما يشير إلى تفاوت بين الدلتا والصعيد في الفرص التعليمية وتوزيع الخدمات التعليمية. وبلغت نسبة الأمية 21.2% بين الذكور، و30.8 % بين الإناث. وإجمالًا، كانت محافظة المنيا أعلى المحافظات في الأمية بنسبة 37.2 %، وتأتي بعدها محافظة بني سويف 35.9%، ثم محافظة أسيوط 34.6%. أما المحافظات الأقل فكانت محافظات البحر الأحمر 12%، وبورسعيد 14.1%، جنوب سيناء 16.6%.